

خَصَائِصُ النَّفْكِيرِ الْفَقْهِيِّ عِنْدَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ

لِلدُّكْتُورِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (بِرَّاهِيمِ) أَبُو سَلَمَانَ

ان أهمية الدعوة السلفية التي نهض بها شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب والتي تركت آثاراً فكرية واضحة في كثير من المجتمعات الاسلامية في الوقت الحاضر استقطبت الباحثين ووجهت أنظار المفكرين، فاستقلت بدراسات موسعة وبحوث علمية مختلفة، والجانب العقدي منها والمتمثل في حياة الشيخ نفسه وإنتاجه العلمي فيها كان له منها النصيب الأوفى وهذا عائد الى طبيعة دعوته والأولوية التي تصدى لها وركز عليها في دعوته وهو تصحيح العقيدة الاسلامية لدى المسلمين. فبسلامتها يسلم للمرء كل شيء، وبفسادها يضيع كل شيء..

محمد بن عبد الوهاب العلمية.

ثالثاً: الخصائص والمميزات الفقهية عند الشيخ
محمد بن عبد الوهاب.

ويعتمد البحث في هذا الجانب منه على فحص وبحث التراث العلمي الذي ورثنا عنه بطريقة استقرائية واستنتاجية في نفس الوقت، مهتماً بالخصائص والموضوعات الرئيسية دون الوقوف لدى المسائل الجزئية الا بالقدر الذي توضح فيه الفكرة الأساسية.

الحالة الفقهية في العالم الاسلامي عامة ونجد خاصة:

إن الباحثين في الفقه الاسلامي يختلفون في تسمية المراحل التي مر بها الفقه الاسلامي تطوراً وركوداً الا أنهم يجمعون على أن الفقه الاسلامي

واذا كان هذا هو الجانب الأهم من دعوته، فالجانب الثاني المهم هو تصحيح المسار الفقهي التشريعي بين المسلمين والجوانب الاصلاحية التي نادى بها في هذا المجال وخصائص تفكيره تجاه مسائله، وهو الذي لم يتجه اليه أكثر الباحثين، وهذه الدراسة تهتم بصورة خاصة بالخصائص الفكرية في اتجاهه الفقهي للتعرف على طبيعة دعوته واتجاهاته في هذا الجانب.

وهي بمثابة مقدمة من شأنها أن تجلي حقيقة هذه الدعوة في المجال الفقهي والتشريعي.

ويركز البحث هنا على الآتي:

أولاً: الحالة الفقهية في العالم الاسلامي عامة ونجد خاصة.

ثانياً: الروافد الفكرية في تكوين شخصية الشيخ

وأفسد الفقه بل العلوم كلها . . . اذ صاروا قراء كتب لا محصلي علوم، ثم في الاخير قصرُوا عن الشرح، واقتصروا على التحشية والقشور ومن اشتغل بالحواشي ما حوى شيء^(١).

والفقه أصبح يعني في العصور المتأخرة تعلُّماً وتعلُّماً حفظ متون معينة وترديد عباراتها دون مجاوزة لها الى غيرها من كتب الفقه فضلاً عن الكتاب والسنة.

عكف الحنفية على كنز الدقائق لحافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي المتوفى سنة ٧١٠ هـ.

وعكف المالكية على مختصر خليل تأليف العلامة الشيخ خليل بن اسحاق المالكي المتوفى سنة ٧٦٧ هـ.

وعكف الشافعية على متن منهاج الطالبين تأليف شيخ الاسلام محيي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ.

وعكف الحنابلة على كتاب المقنع في فقه الامام أحمد من تأليف موفق الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠ هـ.

هذه الكتب وما يدور في فلكها هي محور الدراسة والتعليم والتأليف، وكثيراً ما يعني استنباط الأحكام مباشرة من الكتاب والسنة الزيف والانحراف فيُتصدى لأي محاولة من هذا

دخل طور الشيخوخة والهرم منذ القرن الخامس الهجري حيث بدأ في التدهور والضعف والاعتماد الكلي على ما خلفه الفقهاء قبلهم من تراث فقهي وثروة علمية دون أن تكون لهم فيه مساهمة بزيادة أو تجديد.

يعنون العلامة محمد بن الحسن الحجري الثعالبي الفاسي هذه الفترة في تاريخ الفقه الاسلامي بقوله:

«القسم الرابع: في الطور الرابع للفقه وهو طور الشيخوخة والهرم القريب من العدم».

ثم يذكر الظواهر العلمية الفقهية والأسباب التي أدت اليها بقوله: «هذا الطور مبدؤه من أول القرن الخامس الهجري الى وقتنا هذا الذي هو القرن الرابع عشر، وذلك أنه وصل الى منتهى قوته في القرون الأربعة السابقة وتم نضجه فزاد بعد حتى احترق وذهبت عضمه، ولم يبق الا مرقه في القرن الخامس وما بعده الى أن صار الآن أثراً بعد عين، ذلك لأسباب منها:

قصور الهمم عن الاجتهاد الى الاقتصار على الترجيح في الاقوال المذهبية والاختيار منها . . ثم قصرُوا عن ذلك في هذه الازمان واقتصروا على النقل عن تقدم فقط، وانصرفت هممهم بشرح كتب المتقدمين وتفهمها ثم اختصارها، وفكرة الاختصار ثم التباري فيه مع جمع الفروع الكثيرة في اللفظ القليل هو الذي أوجب الهرم

(١) الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي خرج أحاديثه وعلق عليه عبد العزيز بن عبد الفتاح القارى (المدينة المنورة المكتبة العلمية ١٣٩٧/ ١٩٧٧ م) ص ١٦٣.



وهنا نريد من خلال هذه الصورة أن نتلمس ما كانت عليه الحالة العلمية والفقهية في مسقط رأس شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب خصوصاً لنذكر مدى تأثيره بها.

من الطبيعي أن تكون تلك الصورة للحالة العلمية والفقهية في العالم الاسلامي صادقة تماماً على نجد، فتعيش التخلف الفكري الفقهي الذي يعيشه العالم الاسلامي صورة مطابقة، وهذا الجانب العلمي وان لم يتعرض له الكثير من الدارسين فقد تعرض له البحاث الفقيه الشيخ عبد الله البسام وأعطى صورة وافية لما كانت عليه الحالة العلمية والفقهية فيها بقوله: «منذ عرفنا علماء نجد حتى قيام الشيخ محمد بن عبد الوهاب- رحمه الله تعالى - فإن علمهم يكاد ينحصر في الفقه أي في المسائل الفروعية الفقهية، والمذهب السائد لديهم هو مذهب الامام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه- فعلمهم لا يكاد يخرج عن تحقيق هذا النوع من العلم، فعلمهم التفسير والحديث والتوحيد مشاركتهم فيها قليلة جداً، وعلمهم اللسان لا يهتمون بها الا بعلم النحو في مختصرات كتبه التي يتعلمون فيها ما يقوم ألسنتهم عن اللحن، وما عدا هذا فيعتبرون تعلمه مضيعة للوقت ومشغلة عما هو أولى منه، ويندر منهم من يتعدى الفقه الى غيره من العلوم فيشارك في تحصيله مشاركة قليلة . . .

أما فقه الامام أحمد فهم يجيدونه اجادة تامة ويعنون به عناية فائقة حيث يدرسون كتبه دراسة

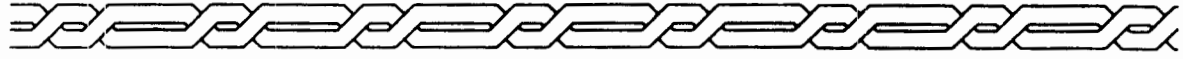
القبيل بالنقد الشديد، نظراً لسد الفقهاء باب الاجتهاد واصرارهم على قفله، ومن لم يتبن منهم هذا المبدأ كفقهاء الحنابلة، وقولهم باستمرار الاجتهاد وفتح باب له لمن أوتي القدرة العلمية المؤهلة إنما كان نظرياً أكثر منه عملياً، يبرز هذا المعنى ما ذكره أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي في أقسام المجتهدين في عبارته التالية:

«والمجتهد أربعة أقسام: مجتهد مطلق، ومجتهد في مذهب إمامه أو في مذهب إمام غيره، ومجتهد في نوع من العلم، ومجتهد في مسألة منه أو مسائل». وفي معرض حديثه عن المجتهد المطلق وتعريفه له يقول:

«وهو الذي اذا استقل بإدراكه للأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية العامة والخاصة، وأحكام الحوادث منها مع حفظه لأكثر الفقه ولا يقلد أحداً ولا يتقيد بمذهب أحد . . . ومن زمن طويل عدم المجتهد المطلق، مع أنه الآن أيسر منه في الزمن الأول لأن الحديث والفقه قد دونا، وكذا ما يتعلق بالاجتهاد من الآيات والآثار، وأصول الفقه والعربية وغير ذلك؛ لكن الهمم قاصرة والرغبات فاترة، ونار الجدل والحذر خامدة اكتفاء بالتقليد، واستعفاء من التعب الوكيد وهرباً من الأثقال، وأرباباً في تمشية الحال وبلوغ الأمال، ولو بأقل الأعمال، وهو فرض كفاية قد أهملوه وملوه ولم يعقلوه ليفعلوه»^(١).

هذه هي الحالة العلمية والفقهية التي كانت تعيشها البلاد الاسلامية عموماً.

(١) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، الطبعة الأولى (بيروت: منشورات المكتب الاسلامي ١٣٨٠) ص ١٦، ١٧.



امعان، ويبحثونها بحث تحقيق وتدقيق»^(١).

وفما يتصل بالوسط العائلي للشيخ محمد بن عبد الوهاب فإنه عاش وسطاً علمياً متشبعاً بالفقه في عائلة توارثت القضاء. فوالده الشيخ عبد الوهاب تولى قضاء العيينة ثم حريملاء وكذلك جده من قبل الشيخ سليمان بن علي انتهت اليهم الرئاسة في العلم والفقه في نجد^(٢).

في هذا الوسط العلمي العام والخاص المتميز بمظهر فقهي معين يدور في آفاق تقليدية محدودة واطارات فكرية ملتزمة عاش الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته العلمية الأولى وتدرج في مراحلها.

وفي مثل هذه الأجواء التي تحكم فيها الانغلاق التام، ليس بالوسع أن يتكون بين أعضائها فقيه يتمتع بحرية فكرية واجتهاد محلق؛ بل سيكون بالضرورة وقانون الحياة صورة عصره ومرآة جيله فقيهاً تقليدياً متمسكاً بحرفية النصوص لا يتجاوزها إلى الكتاب والسنة.

والشيخ محمد بن عبد الوهاب عضو في ذلك المجتمع وجزء من تلك البيئة يتأثر بها ويتجاوب فكراً وشعوراً بإيجابياتها وسلبياتها.

ولكن إلى أي مدى كان منه هذا التجاوب استقبالاً أو رفضاً؟

إن التاريخ يثبت أنه لم يكن أي صدى وتأثير لتلك البيئة العلمية والاجتماعية على تفكير الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ بل كان أقوى من أن يتأثر بسلبياتها أو يخضع لمؤثراتها فأفلت منها ومن أغلالها وأثقائها، إذ تميز بتفكير منطلق وعقلية مستقلة بدت تتبين ملامحها في مرحلة شبابه.

الروافد الفكرية في تكوين شخصية الشيخ محمد بن عبد الوهاب العلمية:

إن أول ما يثير فضول الباحث قبل أي شيء آخر هو التعرف على المصادر العلمية والروافد الفكرية التي أسهمت في تكوين شخصيته العلمية والفقهية بصورة متباينة عن أبناء جيله وفقهاء عصره. إننا لا نجد بين مشائخه الذين تتلمذ عليهم في صباه ومدارج شبابه، غير أن التأثير بشيخ الإسلام عبد الحليم بن تيمية وتلميذه شمس الدين أبي عبد الله بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية واضح قوي.

وإذا كانت كافة الدلائل تشير إلى هذا فإنه مما يستحق البحث تحديد الفترة التي تعرف فيها على فكر هذين العالمين الجليلين، هل حدث له هذا أيام طلبه العلم ببلدته العيينة وقبل رحيله إلى الحجاز والبصرة أم أن اهتمامه بفكرهما جاء صدى ونتيجة تنقله واحتكاكه بالعلماء في تلك البلاد؟

(١) علماء نجد خلال ستة قرون، الطبعة الأولى (مكة المكرمة - مكتبة مطبعة النهضة الحديثة ١٣٩٨)، ج ١، ص ١٧.

(٢) عثمان بن عبد الله بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، الطبعة الثانية (الرياض: وزارة المعارف السعودية، ١٣٩١)، ج ١ ص ١١٤.



ان هذه التساؤلات تبدو للوهلة الأولى غير ذات جدوى، ولكن الباحث كما يهيمه أن يعرف مصدر هذا الاستقلال الفكري الجديد يهيمه أن يعرف متى وكيف ظهر وهل هو ذاتي صادر من داخل رغبة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؟ أم هو بعامل خارجي شجعه على تبنيه والتحسس له؟

ان المؤرخين للشيخ محمد بن عبد الوهاب لم يحققوا هذه النقطة (فترة تعرفه على فكر شيخ الإسلام ابن تيمية) كما ينبغي ولهذا جاءت رواياتهم متضاربة.

١ - ففريق لم ينوه عن هذه الصلة قصداً أو استطراداً:

ويتبين هذا من عرض نصوصهم لحياته العلمية.

يذكر المؤرخ عثمان بن بشر في معرض حديثه عن نشأته وحياته العلمية قوله:

«وكان رحمه الله في صغره كثير المطالعة في كتب التفسير والحديث وكلام العلماء في أصل لاسلام فشرح الله صدره في معرفة التوحيد وتحقيقه ومعرفة نواقضه المضلة عن طريقه، وكان الشرك اذ ذاك قد مشى في نجد وغيرها... فلما تحقق الشيخ - رحمه الله - معرفة التوحيد ومعرفة نواقضه وما وقع فيه كثير من الناس من هذه البدع المضلة صار ينكر هذه الأشياء... ولما رأى أنه لا يغني القول، ولم يتلق

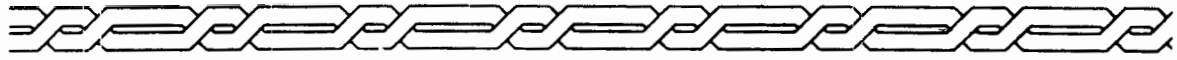
الرؤساء الحق بالقول تجهز من بلد العينة الى حج بيت الله الحرام فلما قضى حجه سار الى المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. فلما وصلها وجد فيها الشيخ العالم عبد الله بن ابراهيم بن سيف من رؤساء بلد المجمع القرية المعروفة في ناحية سدير من نجد... فأخذ الشيخ عنه. قال الشيخ. كنت عنده يوماً فقال له: أتريد أن أريك سلاحاً أعددت للمجموعة، قلت: نعم فأدخلني منزلاً فيه كتب كثيرة فقال: هذا الذي أعددت لها ثم انه مضى به الى الشيخ العلامة محمد حياة السندي المدني فأخبره بالشيخ محمد وعرفه به وبأهله فأخذ عنه، وحكى أن الشيخ وقف يوماً عند الحجرة النبوية عند أناس يدعون ويستغيثون عند قبر النبي ﷺ فرآه محمد حياة السندي فأتى الى الشيخ وقال ما تقول، قال: ان هؤلاء متبر ما هم فيه وباطل ما كانوا يعملون، فأقام في المدينة ما شاء، ثم خرج منها الى نجد»^(١).

وهنا لم يحدد هذا المؤرخ الجليل تأثر الشيخ بكتاب أو عالم معين، وانما شمل وعمم دون الإشارة الى شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

ومن الكتاب والمؤرخين الذين تتجه كتاباتهم هذا الاتجاه الأستاذ أحمد عبد الغفور العطار فيقول.

«ولما تجاوز محمد سن الطفولة زاد شغفه بالعلم واستظهر أحاديث من الصحيحين

(١) عنوان المجد ج ١ ص ١٩، ٢٠، ٢١.



والأمهات وكلما تقدمت به السن تقدم في علمه وربا عقله، وما كاد يتم العشرين من عمره حتى صار عالماً مرموقاً في بلده..»^(١).

٢ - وفريق آخر أثبت تعرفه وتعلقه بكتب شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم منذ صباه وقبل مغادرته مسقط رأسه تحديداً وتعييناً، ومن هؤلاء عبد الله بن سعد الرويشد، ففي معرض حديثه عن نشأة الامام العلمية يقول:

«تعلم على والده فدرس القرآن وحفظه على يديه وعليه تعلم علوم العربية والفقه الحنبلي، وهكذا نشأ نشأة صالحة وظهرت عليه مخايل الذكاء والنجابة منذ صباه وأكثر من قراءة القرآن والاطلاع على الكتب المتداولة، وظهرت بوادر ألمعيته واتقاد ذهنه، وأعجب بكتب ابن تيمية وابن القيم ومال اليها، ورأى كثيراً مما نعاها ابن تيمية على أهل عصره من البدع والضلالات ماثلاً أمام عينيه في معتقدات وأعمال أهل عصره وبخاصة العامة منهم، ولما بلغ السادسة عشرة من عمره رآه والده أهلاً للامامة في الصلاة فقدمه اماماً للناس في المسجد..»^(٢).

في هذا الاتجاه يسير أيضاً أحمد بن حجر بن محمد آل أبو طامي فيقول: «درس على والده الفقه الحنبلي والتفسير والحديث، وكان في صغره مكباً على كتب التفسير والحديث والعقائد، فكان يعتني بكتب شيخ الاسلام ابن تيمية وابن

القيم رحمهما الله ويكثر من مطالعة كتبهما.. ولما آب الشيخ من رحلته الطويلة وراء العلم والتحصيل لازم أباه واشتغل عليه في علم التفسير والحديث وغيرهما، وعكف على كتب الشيخين، شيخ الاسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم رحمهما الله فزادته تلك الكتب القيمة علماً ونوراً وبصيرة ونفخت فيه روح العزيمة ورأى الشيخ بثاقب نظره ما بنجد وبلاقطار التي رحل اليها من العقائد الضالة والعادات الفاسدة فصمم على القيام بالدعوة»^(٣).

٣ - ويرى الدكتور عبد الله صالح العثيمين أن لرحلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الى البلاد الحجازية والبصرة دوراً كبيراً في دعوته الاصلاحية وأن احتكاكه بالعلماء السلفيين في مكة المكرمة والمدينة المنورة والبصرة أثر في اتجاهه العلمي اذ أثار فيه نوازع الاصلاح الديني والاجتماعي، فعاد الى بلاده وهو ممتلئ حماساً لاعادة أهل بلاده الى الدين الاسلامي الصحيح وكان هذا أحد الآثار المباركة لارتحاله خارج نجد..

اذ يقول في هذا الصدد:

«وبالرغم من أن محمد بن عبد الوهاب كان قد حضر- بدون شك - دروس عدة من علماء في المسجد النبوي، فإن صلته بالشيخين عبد الله بن سيف ومحمد حياة كانت أوثق من صلته بسواهما

(١) محمد بن عبد الوهاب (الطبعة الرابعة - بيروت: منشورات مكتبة العرفان، ١٣٩٢/١٩٧٢ م) ص ٣٢.

(٢) الامام الشيخ محمد بن عبد الوهاب في التاريخ (مصر مكتبة عيسى البابي الحلبي)، ج ١، ص ١١

(٣) الشيخ محمد بن عبد الوهاب- عقيدته السلفية ودعوته الاصلاحية وثناء العلماء عليه (مكة المكرمة: مطبعة الحكومة، ١٣٩٥)، ص ١٥، ١٨

تؤدي الى الشرك...» ويستمر الدكتور العثيمين في تأكيده هذه النقطة فيقول:

«وحين اقتنع الشيخ محمد بكفاية المدة التي قضها متعلماً في المدينة عاد الى العيينة، ومن الممكن ملاحظة أمور كان لها تأثير في نفسه في أثناء اقامته في المدينة. منها المناخ التعليمي الذي كان حافظاً على الدراسة ومهيئاً لمعرفة أنواع من العلوم، ومنها: بدءه قراءة كتب ابن تيمية المهمة وتلمذه على محمد حياة السندي المحارب للبدع والتعصب المذهبي والداعي إلى الاجتهاد، وكان ذلك في مرحلة هامة من مراحل تكوينه الفكري»^(١).

والذي يبدو أن هذا التضارب بين الروايات السابقة هو نتيجة الاجتهاد الفردي حول هذه النقطة دون أن يؤيد أحد من أولئك الكتاب والمؤرخين ما دونه بشيء من التوثيق العلمي التاريخي.

الا أنه من الممكن اعتبار ما كتبه المؤرخ عثمان بن بشر الرواية المعتمدة الموثقة لاعتبارات متعددة أهمها:

انه أقدم المصادر التاريخية وأقربها تاريخاً لحياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب حتى قيل عن تاريخه بـ«أنه المصدر الوحيد لما وقع في نجد من الحوادث منذ فجر النهضة الإصلاحية وظهور الدعوة السلفية الى ما قبل وفاة الامام فيصل بن

من العلماء، وكان هذين العالمين الجليلين أثر كبير على الشيخ محمد لا بالنسبة لتحصيله العلمي فقط انما بالنسبة لاتجاهه الاصلاحى أيضاً، وقد أنت صلت بهما في مرحلة من مراحل عمره القابلة للتأثر والتوجيه، وكانت معرفته بابن سيف أسبق من معرفته بالسندي، وان كان تأثير هذا الأخير عليه أعمق - فيما يبدو - من الأول.

وكان ابن سيف عالماً بالفقه الحنبلي والحديث الشريف، وقد أجاز محمد بن عبد الوهاب في كل ما حواه ثبت الشيخ عبد الباقي أبي المواهب الحنبلي قراءة وتعلماً وتعليماً، وكان من المعجبين بالامام المشهور ابن تيمية، ولا شك أنه شجع تلميذه على قراءة كتب هذا العالم الجليل، وكان أيضاً مدركاً للحالة التي وصلت اليها الأوضاع في نجد من الناحيتين الدينية والاجتماعية وكان يرى أن اصلاحها لا يتم الا بالتعليم.

أما محمد حياة السندي فكان حجة في الحديث وعلومه وصاحب مؤلفات مشهورة في هذا الحقل، وكان أستاذاً لعدد من الطلاب الذين أصبح بعضهم دعاة اصلاح أو شخصيات علمية مشهورة في مناطق اسلامية مختلفة وكان من المعارضين للتعصب للمذاهب الفقهية، ومن الداعين للاجتهاد في ميدان الشريعة، وبالإضافة الى ذلك كان من أشد المحاربين للبدع في الدين والاعمال التي قد

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب، حياته وفكره (الرياض: دار العلوم)، ص ٣٣ - ٣٤، ٣٥

في كتب التفسير والحديث وكلام العلماء في أصل الاسلام فشرح الله صدره في معرفة التوحيد وتحقيقه ومعرفة نواقضه المضلة عن طريقه...»^(٣). الخ عبارته، وهو في هذا المنحى والاتجاه يختلف عن الكثيرين من بني جيله وعصره اذ كانت الأهمية القصوى والتركيز الشديد على دراسة الفقه المذهبي وحفظ نصوصه، وبذلك يكون قد فتح الشيخ محمد بن عبد الوهاب لنفسه آفاقاً أوسع هيأته بالفعل لدعوته الإصلاحية التي انتدب نفسه لها.

وأما تعرفه على فكر ابن تيمية وتلميذه ابن القيم خاصة فمن المهم عرض الحقائق التالية بين يدي هذا الموضوع.

أولاً: الاتصال الفكري بين الحنابلة في الشام والحنابلة في نجد وذلك عن طريقين:

أ - التعليم: كانت الشام بالنسبة لنجد مركزاً تجارياً وعلمياً في آن واحد وكان لهذا أثره العلمي الكبير، فالعدد الكبير من علماء نجد تلقوا علومهم وإجازاتهم من علماء الحنابلة بالشام، «وصار من هؤلاء التلاميذ النجديين علماء كبار كالشيخ أحمد بن يحيى بن عطوة تلميذ مؤلف الانصاف الشيخ علي بن سليمان المرداوي وصاحب جمع الجوامع الشيخ يوسف بن عبد الهادي، ومن العلماء النجديين الذين تلقوا العلم على حنابلة الشام الشيخ أبو نغمي بن راجح

تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود بخمس عشرة سنة»^(١). أي من سنة ألف ومائة وثمان وخمسين من الهجرة الى سنة ألف ومائتين وسبع وستين، كما أنه اعتنى في سوابقه بذكر حوادث ما قبل ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من منتصف القرن التاسع الهجري الى نهاية سنة ألف ومائة وست وخمسين من الهجرة^(٢). فهو كتاب متخصص ووثيقة تاريخية صحيحة في تاريخ الدعوة السلفية، ومن ثم ستكون رواية ابن بشر موضع الفحص والدراسة في تعرف الشيخ محمد بن عبد الوهاب على فكر ابن تيمية.

لم يرد في رواية ابن بشر في تاريخ نشأة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ما يشير الى توجيه خاص من أحد ممن تلقى العلم على أيديهم الى دراسة كتب شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وانما تشير الى أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب بدافع شخصي ورغبة ذاتية تولدت عنده الى إعادة الاسلام الى صفائه ونقاؤه كما عاشه الرسول ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم، وكان هذا نتيجة انكبابه على كتب التفسير والحديث وكثرة ملازمته لها وتأمله لمعانيهما، والمقارنة بين ما جاء فيهما وبين ما عليه العمل بين المسلمين من انحراف عن جادة الاسلام عقيدة وتشريعاً. وهذا هو الذي تشير اليه عبارة المؤرخ عثمان بن بشر في قوله السابق:

«... وكان رحمه الله في صغره كثير المطالعة

(١) عنوان المجد تحقيق عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، ج ١، ص ٧.

(٢) انظر المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢ (٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩

كتاب بهجة الناظرين في العالم العلوي والسفلي، وصفة الجنة والنار، وكتاب المرجان في الناسخ والمسنوخ من القرآن، وكتاب الدرة المضيئة في مناقب ابن تيمية...» (٢).

ثانياً: إن ابن تيمية وابن القيم علمان مشهوران وفقهان نابهان في المذهب الحنبلي، لهما اجتهاداتهما وترجيحاتهما المشهورة فالتعرف على فكرهما من قبل طالب العلم المتمذهب بالمذهب الحنبلي أمر بدهي وحقيقة ميسورة ونخلص من هذا الى أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب قد تعرف على فكر ابن تيمية وابن القيم من قبل رحلته الى الحجاز والشام اذ أن هذين العلمين كانا من أشهر أعلام الحنابلة في الوسط العلمي للحنابلة، ولم تكن شهرتهم لدى علماء الحنابلة بنجد بأقل من أي وسط حنبلي آخر.

وان انتماء الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودراسته للمذهب الحنبلي سهل له التعرف على فكر شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في وقت مبكر جداً أثناء طلبه للعلم في بلاده مسقط رأسه، ووقوفه على جهادهما ما قوى فيه العزيمة للدعوة الى الاسلام الصحيح عقيدة وشريعة، فرحل الى ما رحل من أقطار وهو متشبع بفكر الدعوة الإصلاحية التي أصبح يعيشها فكراً ووطن نفسه للدعوة لها جهرًا، وأن احتكاكه بعلماء السلف بمكة المكرمة والمدينة المنورة زاد من حماسه لها وتفانيه في سبيلها.

تلميذ الشيخ مرعي بن يوسف مؤلف الغاية (غاية المنتهى في الجمع بين الاقناع والمنتهى)، وكذلك الشيخ زامل بن سلطان تلميذ الشيخ موسى الحجاوي مؤلف الاقناع. فأمثال هؤلاء العلماء النجديين الكبار بلغوا في العلم مبلغاً كبيراً وانتهت اليهم الرئاسة العلمية في بلدان نجد، وهم قد اعتنقوا المذهب الحنبلي فأثروا في أهل بلادهم فصار جمهور النجديين حنابلة» (١).

ب - التأليف: كانت مؤلفات الشاميين تصل الى نجد بصورة مستمرة وكان لأولئك تأليف عن شيخ الاسلام ابن تيمية في اجتهاداته وجهاده للبدع والخرافات، مما جعله رمزاً لبطولة العلماء وكفاح المخلصين في وسط الحنابلة أين كانوا، ولعل في (سابقة) التي ذكرها ابن بشر ما يشير الى هذا المعنى اذ يقول: «وفي سنة ثلاث وثلثين وألف توفي الشيخ العالم العلامة مرعي ابن يوسف الحنبلي المقدسي الأزهري. كانت له اليد الطولى في معرفة الفقه وغيره، صنف مصنفات عديدة في فنون من العلوم... فمنها دليل الطالب... وصنف غاية المنتهى في جمع الاقناع والمنتهى... وذكر لي شيخنا عثمان بن منصور أنه بيضها مرتين، واحدة أرسلها الى نجد وواحدة أرسلها الى الشام فلهذا نجد في بعض النسخ منها زيادة ونقصانا عن الأخرى...»

وصنف مرعي غير ذلك مصنفات كثيرة منها

(١) عبد الله البسام، ج ١، ص ١٩ - ٢٠

(٢) السوابق، ص ١٩٧، ١٩٨.

العرب والاعراب ما يفهم عن الله تعالى وعن رسوله معنى خطابها، وأن يكون عارفاً باستنباط معاني الأصول والطرق الموصلة إليها ليحكم في الفروع بحكم أصولها ويكون عارفاً بمراتب الأدلة، وما يجب تقديمه منها. فإذا كان بهذه الصفة وجب عليه أن يعمل في الاحكام باجتهاده وحرام عليه تقليد غيره»^(١).

ويأتي شيخ الاسلام ابن تيمية ليقرر هذا المبدأ ويؤكد في أكثر من مؤلف فينقل نص القاضي أبي يعلى فيقره لفظاً ومضموناً^(٢) ويعرض هذا الموضوع في فتاويه بأسلوبه وطريقته الخاصة فيقول:

«نقل عن غير واحد الاجماع أنه لا يجوز للعالم أن يقلد غيره اذا كان قد اجتهد واستدل وتبين له الحق الذي جاء به الرسول، فهذا لا يجوز له تقليد من قال خلاف ذلك بلا نزاع...»^(٣)

كما يقرر هذا المبدأ من الحنابلة المتأخرين أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الفتوحى فيقول:

«ويحرم تقليد على مجتهد أداه اجتهاده الى حكم»^(٤) وهكذا فان نصوص الحنابلة متواترة على وجوب الاجتهاد ممن استوفى شروطه وتحققت فيه مؤهلاته.

واذا كان شيخ الاسلام ابن تيمية يدعو

فأعطته دفعة قوية للاستمرار في اتجاهاته الفكرية العقدية والفقهية وضاعفت من ملازمته وعكوفه على كتب الشيخين ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله فتشبع من منهجها اسلوباً وفكراً وورث عنها خصائصها العلمية واتجاهاتها المنهجية.

الخصائص والمميزات الفقهية في فكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب:

أولاً: النزعة الاجتهادية.

يتفق السلف والخلف من فقهاء الحنابلة على وجوب الاجتهاد في من تحققت فيه شروطه يقول القاضي أبو يعلى الفراء من متقدمي الحنابلة في كتابه العدة «مسألة في صفة المفتي في الاحكام الذي يحرم عليه التقليد» ثم يذكر هذه الصفة بقوله: «الذي يحرم عليه التقليد فيها أن يكون عارفاً بالقرآن ناسخه ومنسوخه ومجمله ومحكمه وعامه وخاصه ومطلقه ومقيده وهو المعرفة بما قصد به بيان الأحكام الحلال والحرام، فأما ما قصد به أخبار الأولين وقصص النبيين والوعد والوعيد فلا حاجة به اليه، ويعرف ايضا المتقدم والمتأخر والناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيد والمجمل والمفسر والعام والخاص للمعنى الذي ذكرناه، ويحتاج أن يعرف اجماع أهل الأعصار عصراً بعد عصر لأنه يكون الاصل ما أجمعوا عليه فيرد الفرع اليه، ويحتاج أن يعرف من لغة

(١) أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد الفراء، العدة في أصول الفقه. مصور

(٢) المسودة، تحقيق محيى الدين عبد الحميد (مصر: مطبعة المدني) ص ٥١٤

(٣) فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية، ج ١٩ ص ٢٦٢

(٤) شرح الكوكب المنير، الطبعة الاولى (مصر: مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢ - ١٩٥٣)، ص ٤٠٦

وبالجملة فمتى رأيت الاختلاف فرده الى الله
والرسول فاذا تبين لك الحق فاتبعه فان لم يتبين
واحتجت الى العمل فقلد من تثق بعلمه
ودينه . . . » (٢).

والشيخ محمد بن عبد الوهاب وان لم يؤثر
عنه اجتهادات لم يسبق اليها الا أن منحاه منحي
اجتهادي بمعنى أنه يسلم بالرأي اذا كان يعتمد
على استدلال قوي مبني على فهم سليم، وهذا
هو الموقف الذي أعلنه ونشره في مؤلفاته
ومراسلاته الى كل من يرغب الوقوف على حقيقة
أمره.

فمن ذلك كتابه الى عبد الله بن محمد بن عبد
اللطيف الذي جاء فيه :

«ولا خلاف بيني وبينكم أن أهل العلم اذا
اجمعوا وجب اتباعهم، وانما الشأن اذا اختلفوا
هل يجب علي أن أقبل الحق ممن جاء به وأرد
المسألة الى الله والرسول مقتدياً بأهل العلم؟ أو
أنتحل بعضهم من غير حجة وأزعم أن الصواب
في قوله؟ فأنتم على هذا الثاني وهو الذي ذمه الله
وسماه شركاً وهو اتخاذ العلماء أرباباً، وأنا على
الأول أدعو اليه وأناظر عليه، فان كان عندكم
حق رجعنا اليه وقبلناه منكم، وان أردت النظر
في أعلام الموقعين فعليك بالمناظرة التي في أثنائه
عقدها بين مقلد وصاحب حجة وان ألقى في
ذهنك أن ابن القيم مبتدع وأن الآيات التي
استدل بها ليس هذا معناها فاضرع الى الله

المؤهلين من الفقهاء الى الاجتهاد وتحريم التقليد
فقد مارسه تأسيساً وترجيحاً بل ان اجتهاداته
الفقهية معروفة لدى فقهاء المذاهب الأخرى،
وترجيحاته في اطار المذهب الحنبلي مشهورة بين
فقهائه معلومة لديهم. ولا شك أن الاجتهاد
احدى خصائص التفكير الفقهي عند شيخ
الاسلام ابن تيمية والتي كان لها تأثير كبير على
فكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

ان الشيخ محمد بن عبد الوهاب لم يدع
الاجتهاد ولكنه يدعو اليه عندما تختلف الآراء
وتتعارض الأقوال فحينئذ يتوجب عنده الرجوع
الى الكتاب والسنة يستخلص منها الحكم الذي
تطمئن اليه نفسه.

ففي جوابه عن سؤال وجه اليه بخصوص
الروايات المختلفة عن الامام أحمد أو تعدد
الأقوال عن أصحابه واستدلال كل بدليل
يقول:

«اذا اختلف كلام أحمد وكلام أصحابه
فنقول: في محل النزاع التراد الى الله والرسول لا
الى كلام أصحابه، ولا الى الراجح المرجح من
الروايتين والقولين، خطأ قطعاً (١) وقد يكون
صواباً، وقولك: اذا استدل كل منهما بدليل
فالأدلة الصحيحة لا تتناقض بل يصدق بعضها
بعضاً، لكن قد يكون أحدهما أخطأ الدليل لأنه
اما استدل بحديث لم يصح، واما لأنه فهم من
كلمة صحيحة مفهوماً مخطئاً.

(١) هذا هو نص العبارة ولعل ثمة سقط

(٢) مؤلفات محمد بن عبد الوهاب، مختصر سيرة الرسول والفناوى، ص ٢٧، ٣٢-٣٣

الذي هو تقييد المطلق فصحيح، وإن أرادوا النسخ الذي هو رفع الحكم فضعيف، فإنه لم يثبت أن الله أراد بقوله ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾ تحليل ذلك، فإن قيل هو عام بين الدليل المخصص أن الله لم يرد تلك الصورة كقوله ﴿الزانية والزاني﴾ الآية لم يرد به الأمة، وقوله ﴿يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ لم يرد الحامل ولا التي لم يدخل بها، ولم يثبت أن السنة نسخت القرآن، قال تعالى ﴿ما ننسخ من آية﴾ الآية فالقرآن لا ينسخه إلا مثله، وقال كثير: السنة خصت القرآن وهم أكثر وأفضل من أولئك، وقد يقال: السنة فسرت القرآن، ولهذا في حديث معاذ ولا كلام عمر وابن مسعود وغيرهما أن يحكم بكتاب الله فإن لم يوجد فبسنة رسول الله، فلو كان في السنة ما يقدم على دلالة القرآن لم يكن كذلك بل السنة تفسر المراد منه...»^(٢).

وفي موضوع التعارض والتعادل والترجيح الذي هو ثمرة أصول الفقه ونقطة الارتكاز فيه يلخص موقف ابن القيم في معضلة من معضلاته بتقرير الفاهم وأسلوب العالم فيقول: «قال ابن القيم في اعلام الموقعين: إذا قال الصحابي قولاً فاما أن يخالفه صحابي آخر أو لا، فإن خالفه مثله لم يكن قول أحدهما حجة على الآخر، وإن خالفه أعلم منه كالخلفاء الراشدين أو بعضهم فهل يكون الشق الذي فيه الخلفاء أو

واسأله أن يهديك لما اختلفوا فيه من الحق وتجرد الى الله ناظراً أو مناظراً واطلب كلام أهل العلم في زمانه...»^(١) وعلى أساس هذا المبدأ كان اختيار الشيخ محمد بن عبد الوهاب وترجيحه لاختيارات شيخه شيخ الاسلام ابن تيمية في أكثر الاحيان وترجيحه لغيرها أحياناً أخرى.

على ان ما خلفه من تراث علمي يشير الى معرفته بعلم أصول الفقه الذي يعتبر شرطاً أساسياً في بلوغ درجة الاجتهاد حتى قيل (لا ثقة بفقه لا يعتمد على أصول) ومظاهر هذا عنده تتجلى في أمرين اثنين:

الأول: مناقشته لأهم المسائل والقواعد الأصولية.

الثاني: تلخيصه وعرضه لبعض المسائل الأصولية من كتب شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ولا يستطيع الخوض فيها إلا عالم متمرس بمسائله عارف بقوانينه وفي كلا الحالين لا يمكن أن يقتحم أسوار هذا العلم إلا عالم ذو دراية وممارسة له.

ففي مناقشته لنسخ القرآن بالسنة يتعرض لهذا الموضوع من خلال الأمثلة التي يوردها العلماء في هذا الصدد فيقول:

«ثبت أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وأن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها فقال طائفة هذا نسخ للقرآن، فإن أرادوا النسخ العام

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الرسائل الشخصية القسم الخاص، ص ٢٥٤

(٢) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ملحق المصنفات، ص ٧٥ - ٧٦

القضيتين اللتين كانتا ولا تزالان مثار جدل وخصومة لا بد أن نتعرف قبل ذلك على موقف سلفه أعني شيخ الاسلام ابن تيمية خاصة حتى يتضح مدى عمقها وتأثره بها في نفسه.

أما فيما يتصل بالقضية الأولى اختلاف المذاهب الفقهية فقد ألف ابن تيمية كتاب (رفع الملام عن الائمة الاعلام) وهذا الكتاب بهذا العنوان، يعتبر فريداً في صياغته فريداً في موضوعه فثنى شاركته كتب أخرى موضوعاً الا أنه مؤلف أساساً وبالذات للدفاع عن الائمة وعرض الأسباب التي أدت الى اختلافهم ليلتمس لدى القارىء والدارس الأعذار عما قد تحدثه نفسه من ادانتهم في التفرق والاختلاف، وفي نفس الوقت يعرفنا قدر هؤلاء الائمة والجهد المخلص الذي بذلوه في فهم الكتاب والسنة، واقتبس هنا جزءاً من مقدمة هذا الكتاب لندرك مدى انصاف ابن تيمية للائمة الفقهاء وتقديره للتراث العلمي الذي تركوه فيقول:

«... وليعلم أنه ليس أحد من الائمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً - يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته: دقيق ولا جليل.

فانهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول ﷺ وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله ﷺ ولكن اذا وجد

بعضهم حجة على الآخرين فيه قولان للعلماء. هما روايتان عن أحمد والصحيح أنه أرجح، فان كان الاربعة في شق فلا شك أنه الصواب، وان كان أكثرهم في شق فالصواب فيه أغلب، وان كانوا اثنين واثنين فشق ابي بكر وعمر أقرب الى الصواب، فان اختلفا فالصواب مع ابي بكر...»^(١) وقد استغرق هذا البحث خمساً وثلاثين صفحة وقدم لاثباته والاستدلال له ستة وأربعين وجهاً. كما نفذ من هذا البحث الى بحث الاحتجاج بفتوى التابعي^(٢).

ثانياً: النزعة المذهبية:

وهذا الجزء من البحث يقودنا الى التعرف على موقفه من قضيتين هامتين هما:

اختلاف المذاهب الفقهية أولاً والتقيد بها ثانياً.

والحقيقة المسلمة أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ينتمي الى أسرة عريقة في المذهب الحنبلي، اذ غالب أفرادها من الفقهاء والقضاة الحنابلة، ولكنه يتميز عنها بأنه أضاف الى حنبليته عنصراً جديداً هو ما اكتسبه من دراسته وعكوفه على التراث العلمي لشيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم فأمدته بخصائص فكرية وفقهية خاصة برزت بنتائجها وآثارها على مواقفه من كثير من القضايا الفقهية.

وقبل التعرف على موقفه خاصة من تلك

(١) المصدر نفسه، القسم الثاني (الفقه)، ج ٢ ص ٥

(٢) المصدر نفسه، القسم الثاني (الفقه)، ج ٢ ص ٣٥

السنة والجماعة أنه لا اثم على من اجتهد وان
أخطأ... .

فالمذاهب والطرائق والسياسات للعلماء
والمشايخ والأمرأ اذا قصدوا بها وجه الله تعالى
دون الأهواء ليكونوا مستمسكين بالملة والدين
الجامع الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له،
واتبعوا ما أنزل اليهم من ربهم من الكتاب
والسنة بحسب الامكان بعد الاجتهاد التام هي
لهم من بعض الوجوه بمنزلة الشرع والمناهج
للأنبياء على عبادتهم الله وحده لا شريك له،
ويثابون على طاعة الله ورسوله فيما تمسكوا به من
شرعة رسوله ومنهاجه كما يثاب كل نبي على
طاعة الله في شرعه ومنهاجه».

ثم يتحدث في عبارة واضحة عن الموقف
الذي يجب أن يتخذه المسلم بالنسبة للأئمة
ومذاهبهم فيقول:

«فمن ذمهم ولا مهم على ما يؤاخذهم الله
عليه فقد اعتدى ومن أراد أن يجعل أقوالهم
وأفعالهم بمنزلة قول المعصوم وفعله وينتصر لها
بغير هدى فقد اعتدى واتبع هواه بغير هدى من
الله، ومن فعل ما أمر به بحسب حاله من اجتهاد
يقدر عليه أو تقليد اذا لم يقدر على الاجتهاد
وسلك في تقليده مسلك العدل فهو مقتصد اذ
الأمر مشروط بالقدرة (لا يكلف الله نفساً الا
وسعها)»^(٢).

ولقد جاء موقف الشيخ محمد بن عبد

لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه
فلا بد أن يكون له من عذر في تركه، وجميع
الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله.

والثاني: عدم اعتقاده ارادة تلك المسألة
بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ^(١).

وهذا اعتراف صريح بفضل الأئمة وانصاف
لهم وتقدير لجهودهم العلمية وهو أقصى
المطلوب، ومن ثم فلم يؤثر عن الامام ابن تيمية
قول أو تأليف يمس جانب الأئمة أو يعرض بهم
بل انه عند الاختلاف يناقش الدليل مناقشة
علمية هادئة.

ويؤكد ابن تيمية هذا المبدأ في مؤلفاته
وكتابات في أكثر من موضع من هذا قوله:

«وقد اتفق الصحابة على اقرار كل فريق
للفريق الآخر على العمل باجتهادهم في مسائل
تنازعوا فيها كمسائل في العبادات والمناكح
والمواريث والعتاء والسياسة وغير ذلك... وهم
الأئمة الذين ثبت بالنصوص أنهم لا يجتمعون
على باطل ولا ضلالة، ودل الكتاب والسنة على
وجوب متابعتهم، وتنازعوا في مسائل علمية
اعتقادية كسماع الميت صوت الحي، وتعذيب
الميت ببيكاء أهله، ورؤية محمد ﷺ ربه قبل
الموت مع بقاء الجماعة والألفة... ومذهب أهل

(١) رفع الملام عن الأئمة الاعلام بنهاية الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف، الطبعة الأولى، ج ١٣ - ص ٢٩٩، ٣٠٠.

(٢) مجموعة فتاوى ابن تيمية، ج ١٩، ص ١٢٢، ١٢٧.

والأمر بترك دعوة الصالحين لما أظهرناه وتعلمون أعزكم الله أن المطاع في كثير من البلدان لو تبين بالعمل بهاتين المسألتين أنها تكبر على العامة الذين درجوا هم وإياهم على ضد ذلك فإن كان الأمر كذلك فهذه كتب الحنابلة عندكم بمكة مثل (الافناع) و(غاية المنتهى) و(الانصاف) اللاتي عليها اعتماد المتأخرين وهو عند الحنابلة (كالتحفة) و(النهاية) عند الشافعية وهم ذكروا في باب الجنائز هدم البناء على القبور... وبعضهم يحكي الاجماع على ذلك، فان كانت المسألة إجماعاً فلا كلام وان كانت مسألة اجتهاد فمعلومكم أنه لا انكار في مسائل الاجتهاد فمن عمل بمذهبه في محل ولايته لا ينكر عليه...»^(٣).

وفي رسالة له الى أحمد بن محمد العديلي البكبي، صاحب اليمن جاء في افتتاحيته قوله:

«... سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

لفانا (وافانا) كتابكم وسر الخاطر بما ذكرتم فيه من سؤالكم، وما بلغنا على البعد من أخباركم وسؤالكم عما نحن عليه وما دعونا الناس اليه فأردنا أن نكشف عنكم الشبهة بالتفصيل ونوضح لكم القول الراجح بالدليل ونسأل الله أن يسلك بنا وبكم أحسن منهج

الوهاب متطابقاً مع موقف شيخه ابن تيمية في هذه القضية مقدراً لجهود الاثمة الفقهاء، ومعتزاً بانتسابه اليهم وانتمائه الى جمهورهم. هذا ما أعلنه صراحة وأعرض هنالك بعض هذه المواقف التي تكشف عن هذا الجانب في تفكيره.

في ختام اجابته على عبد العزيز الحصين عن مسائل شرعية يقول:

«فينبغي للمؤمن أن يجعل همه ومقصده معرفة أمر الله ورسوله في مسائل الخلاف والعمل بذلك ويحترم أهل العلم ويوقرهم ولو أخطأوا ولكن لا يتخذهم أرباباً من دون الله، هذا طريق المنعم عليهم، أما اطراح كلامهم وعدم توقيرهم فهو طريق المغضوب عليهم...»^(١).

كما جاء في افتتاحية خطابه الى علماء مكة:

«الى العلماء الأعلام في بلد الله الحرام، نصر الله بهم سيد الأنام وتابعي الأئمة الأعلام...» الى أن يقول:

«وأنا أخبركم بما نحن عليه خيراً لا أستطيع أن أكذب بسبب أن مثلكم لا يروج عليه الكذب على أناس متظاهرون^(٢) بمذهبهم عند الخاص والعام فنحن والله الحمد متبعين غير مبتدعين على مذهب الامام أحمد بن حنبل، وحتى من البهتان الذي أشاع الأعداء أني أدعي الاجتهاد ولا أتبع الاثمة فان بان لكم أن هدم البناء على القبور

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، القسم الثالث، مختصر سيرة الرسول والفتاوى، (فتاوى ومسائل)، ص ٩٧.

(٢) صوابه (من أناس متظاهرين . الخ)، مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، القسم الخاص.

(٣) المصدر نفسه، القسم الخامس، الرسائل الشخصية ص ٤٠.

وسبيل...» الى أن يقول:

مؤلفاته العلمية قوله:

«وأما ما ذكرتم من حقيقة الاجتهاد فنحن مقلدون الكتاب والسنة وصالح سلف الأمة وما عليه الاعتماد من أقوال الأئمة الأربعة أبي حنيفة النعمان بن ثابت، ومالك بن أنس، ومحمد بن ادريس، وأحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى...»^(١).

كما بعث إلى إسماعيل الجراعي باليمن خطاباً يوضح فيه موقفه من كتب المتأخرين فيقول:

«وأما المتأخرون رحمهم الله فكتبهم عندنا فنعمل بما وافق النص منها وما لا يوافق النص لا نعمل به».

وفي كتابه الى عبد الله بن عبد الله الصنعاني يقول:

«وأما مذهبنا فمذهب الامام أحمد بن حنبل، امام أهل السنة ولا ننكر على أهل المذاهب الأربعة اذا لم يخالف نص الكتاب والسنة واجماع الأمة وقول جمهورها...»^(٢).

ولقد دلل الشيخ محمد بن عبد الوهاب على هذا عملياً بمؤلفاته الفقهية التي تنتمي معنى ومضموناً الى المذهب الحنبلي.

وينفرد المؤرخ عثمان بن عبد الله بن بشر برواية تحمل الكثير من الدلالات للباحث في هذا الصدد، فقد جاء في معرض الحديث عن

«واختصر من الشرح الكبير والانصاف مجلداً لبيان الخلاف وأمر بالقراءة فيه، فلما سمع بذلك المنتسبون للعلم من أهل نجد كذبوا عليه أنه طعن في كتب المذهب كالاقناع والمنتهى التي على قول واحد فأخذ من شرح الاقناع نبذة في أحكام الصلاة والزكاة والصيام من باب آداب المشي الى الصلاة الى باب ما يفسد الصوم وأمر بالقراءة فيها وتعليم العامة ما يلزمهم معرفته من أحكام صلاتهم وصيامهم وتكذيباً لأولئك فيما قالوه...»^(٣).

ومن جملة هذه الوثائق والمواقف تتحدد مبادئ الشيخ محمد بن عبد الوهاب نحو المذهبية واختلاف الفقهاء في العبارات التالية: أولاً: اتباعه لمذهب الامام أحمد بن حنبل الشيباني.

ثانياً: اعتبار اجتهادات الفقهاء المتقدمين منهم والمتأخرين ما لم تخرج عن اطار الكتاب والسنة.

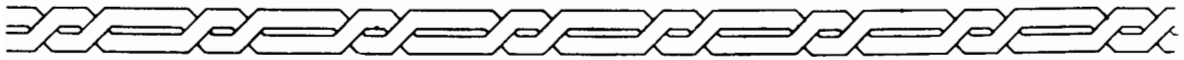
ثالثاً: اذا تعارضت أقوالهم وتباينت أحكامهم فالمرجع في ذلك هو الكتاب والسنة. ونستطيع في عبارة موجزة أن نطلق على هذا الموقف المعتدل المنصف بأنه (الاجتهاد في التقليد).

هذه المبادئ والأسس أخذ الشيخ محمد بن عبد الوهاب بها نفسه في فتاواه ومؤلفاته.

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٦.



ومن النماذج الكثيرة المتعددة التي تبين التزامه بها جوابه على سؤال عن العروض وإجراؤها في الزكاة إذا أخرجت بقيمتها وجوابه عن صحة المضاربة بها في الشركة.

يقول عن ذلك:

«فأما المسألة الأولى ففيها روايتان عن أحمد، أحدهما: المنع لقوله: في كل أربعين شاة شاة، وفي مائتي درهم خمسة دراهم وأشباهه.

والثانية: يجوز قال أبو داود سئل أحمد عن رجل باع ثمر نخلة فقال: عشرة على الذي باعه قيل يخرج تمرا، أو ثمنه؟ قال: ان شاء أخرج تمرا وان شاء أخرج من الثمن.

وإذا أثبت هذا فقد قال بكل من الروايتين جماعة وصار نزاع فيها فوجب ردها الى الله ورسوله، قال البخاري في صحيحه في أبواب الزكاة: (باب العروض في الزكاة) وقال طاووس قال معاذ لأهل اليمن ائتوني بعرض ثياب خبيص أو ليس في الصدقة مكان الشعر والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة، وقال ﷺ (وأما خالد فقد احتبس أدراعه واعتاده في سبيل الله) ثم ذكر في الباب أدلة غير هذا فصار الصحيح أنه يجوز.

واستدلال من منعه بقوله: في كل أربعين شاة شاة وأمثاله لا يدل على ما أرادوا لان المراد هو المقصود وقد حصل كما أنه ﷺ لما أمر المستجير بثلاثة أحجار - بل نهى أن ينقص عن ثلاثة

أحجار - لم يجمدوا على مجرد اللفظ بل قالوا اذا استجمر بحجر واحد له ثلاث شعب أجزاء. ولهذا نظائر أنه يؤمر بالشيء فاذا جاء مثله أو أبلغ منه أجراً.

وأما المسألة الثانية: فعن أحمد أن المضاربة لا تصح بالعروض واختاره جماعة ولم يذكروا على ذلك حجة شرعية نعلمها، وعن أحمد أنه يجوز وتجعل قيمة العروض وقت العقد رأس المال، قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن المضاربة بالمتاع فقال جائز، واختاره جماعة وهو الصحيح لأن القاعدة في المعاملات أن لا يحرم منها الا ما حرمه الله ورسوله لقوله (وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها...) (١).

والأمثلة على هذا الاتجاه الفكري واضح من مؤلفاته وفتاواه وهو يعطي معنى الاعتزاز بالتراث الفقهي مع المحافظة على الاستقلال الفكري والشخصية العلمية.

ثالثاً: النزعة الانتخابية:

يأتي انسجاماً مع المبادئ والمواقف السابقة ظاهرة فكرية أخرى في التفكير الفقهي لشيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب ذلك هو انتخاب الآراء واختيار الأقوال حسب الأصول والأسس السابقة التي اتخذ منها ميزاناً ومقياساً للترجيح (٢)، ليس هذا فحسب بل انها واضحة

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، القسم الثالث، مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم والفتاوى، ص ٩٤.

(٢) النزعة المذهبية، ص ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ في هذا البحث.

ذلك وهو الصحيح بدليل ما تقدم في اخراج القيمة أنه يجزىء فان اخراج المغشوش يميزه من لا يميز القيمة، بل قال الشيخ تقي الدين، نصاب الأثمان هو التعارف في كل زمن من خالص ومغشوش وصغير وكبير...» (٢).

وغير هذا كثير منشور في كتبه الفقهية وفتاواه. أما في مجال التأليف فان السمة البارزة لنشاطاته في هذا المجال أنه عمد الى مؤلفات هامة في موضوعها ذات اهتمامات خاصة في فروع علمية متعددة. لخصها وبسطها للقارئ لتكون سهلة التناول قريبة الفهم، وبهنا هنا من هذه المؤلفات ما يقع في اطار الدراسات الفقهية.

وقع اختياره على تلخيص كتابين من أهم كتب المذهب الحنبلي هما كتاب (الشرح الكبير) من تأليف شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن أبي عمر بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٨٢، وكتاب (الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف).

الأول منها مدونة واسعة في الفقه الحنبلي يعنى مؤلفه بذكر اختلاف الآراء مع سرد الدليل لكل قول، والآخر يعرض لآراء الفقهاء الحنابلة عموماً في المسائل التي بحثها.

ويلاحظ بشكل ملموس أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب أعطى اهتماماً خاصاً لآراء شيخ

أيضاً في مؤلفاته عامة والفقهية خاصة، ولن يكون أقل إثباتاً على هذا الاتجاه اختياره لشخصية شيخ الاسلام تقي الدين عبد الحلیم ابن تيمية مثلاً يحتذى به، وعنواناً يعتز به من بين أمثلة كثيرة من علماء السلف الصالح.

أما انتخابه لقول من الأقوال وترجيحه له ولو خالف المذهب الحنبلي فهو ما توفرت عليه مؤلفاته الفقهية وفتاواه.

على أنه من الجلي الواضح في هذا الصدد ميله الكبير الى اختيارات شيخ الاسلام تقي الدين عبد الحلیم بن تيمية ولم يمنعه انصافه في كثير من الأحيان اختياره لآراء أخرى سواء في اطار المذهب الحنبلي أو المذاهب الأخرى من ذلك اختياره تقديم بينة الداخل اذا تداعى خصمان والكل معه بينة في قوله:

«اذا تداعيا عينا والكل معه بينة قدمت بينة الداخل لقول أهل المدينة» (١).

وفي السؤال عن جواز اخراج الجدد في الزكاة يجيب بقوله:

«فهذه المسألة أنواع، أما اخراجها عن جدد مثلها فقد صرحوا بجوازه فقالوا: اذا زادت القيمة بالغش، أخرج ربع العشر مما قيمته كقيمته، وأما اخراج المغشوش عن الخالص مع تساوي القيمة كما ذكر في السؤال فهذه هي التي ذكر بعض المتأخرين المنع منها وبعضهم يميز

(١) المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٢) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، القسم الثالث، مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم والفتاوى، ص ٩٦.



الاسلام ابن تيمية في هذا الكتاب، اذ عرضها بشكل بارز مميز دون غيرها واختارها بالتدوين عن بقية الآراء تجسيدا لتقديره وقناعته بآرائه.

كما تجلت نزعة الانتخابية بشكل بارز ودقيق في تلخيصه لموضوع أصولي هام وهو حجية قول الصحابي من كتاب اعلام الموقعين وسنعرض بالدراسة والتحليل لهذين الكتابين في دراسة مؤلفاته الفقهية ان شاء الله.

وكل هذه الاتجاهات والأعمال تدل بوضوح على عمق واصالة هذه النزعة فيه.

رابعاً: المرونة الفقهية:

الفقه الاسلامي في حد ذاته نظام تشريعي كامل، يفترض سلوكاً وتصرفات معينة وفق فلسفة تشريعية خاصة، وهو من قبل الأفراد التزام المسلم المكلف بسلوك وتصرف خاضع لأحكام الاباحة أو التحريم أو الوجوب أو الندب أو الكراهة، وهذا هو مجال تباين الآراء، واختلاف الفقهاء.

ومن ثم يقاس تفاوت أحكامهم وتباين آرائهم بما يتناسب والرؤية الاجتماعية لها يسرا وسهولة أو عنتا وصعوبة فيحكم عليها بالمرونة أو التشدد.

وقد لازم كلمة (فقه) و(فقيه) في العصور المتأخرة في أذهان العامة معنى التشدد والتزم، كما لازم كلمة (حنبلي) و(حنابلة) مفهوم التعصب والتزم الديني في كامل معناه.

وشيوخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب كما هو

فقيه فهو ينتمي الى المذهب الحنبلي دما وفكرا ونضالا وهي صفات تضيف على شخصيته كثيراً من تلك الظلال والانطباعات.

واذا جاز أن يتطلي مثل هذا القول على العامة فانه لا يمكن أن يجد سبيله الى أذهان المتعلمين والدارسين، فالدراسات العلمية كشفت عن مرونة فقهية تشريعية عند الحنابلة مما عز نظيرها عند غيرهم من المذاهب الأخرى.

جاء في كتاب (مصادر الحق في الفقه الاسلامي) العنوان التالي:

«المذهب الحنبلي أبعد المذاهب تطورا في تصحيح الشروط»، ثم يستطرد بعد ذلك قائلاً:

«ولعل أبعد تطور للفقه الاسلامي في مسألة اقتران الشرط بالعقد كان في مذهب الامام أحمد ابن حنبل لا سيما اذا استكملنا هذا المذهب بما أضافه اليه ابن تيمية وهو من أكبر فقهاء».

فالمذهب الحنبلي كالمذهب المالكي تخطى مبدأ وحدة الصفة ولم يتقيد بهذا المبدأ كما تقيد به المذهبان الحنفي والشافعي ومن ثم استطاع أن يسير أشواطاً بعيدة في هذا التطور.

والحنابلة كالمالكية الأصل عندهم في الشرط أن يكون صحيحاً ويصح معه العقد بل هم يسرون في هذا الأصل الى مدى أبعد من المالكية في تصحيح الشروط. . أما الجمع بين شرطين في العقد فممنوع في مذهب أحمد. . . والشرطان المنهي عنهما هما الشرطان اللذان فيهما مضعة لأحد المتعاقدين دون أن يقتضيهما العقد

أما الجانب الأول فموقفه من مسائل الخلاف التي لم يتبين فيها وجه الصواب أنه لا يجوز الانكار على المخالف أو الاعتراض عليه، وهذا النوع من الاختلاف هو الذي يمكن أن ينطبق عليه الحديث «اختلاف أمي رحمة» وعلى العكس من ذلك ما تبين فيه وجه الصواب. ففي جوابه عن قولهم «لا انكار في مسائل الاجتهاد ولا على من قلد مجتهداً حياً أو ميتاً؟» يقول:

فان أراد القائل مسائل الخلاف كلها فهذا باطل يخالف اجماع الأمة فما زال الصحابة ومن بعدهم ينكرون على من خالف وأخطأ كائناً من كان ولو كان أعلم الناس وأتقاهم، وإذا كان الله بعث محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق وأمرنا باتباعه وترك ما خالفه فمن تمام ذلك أن من خالفه من العلماء مخطيء ينه على خطئه وينكر عليه، وان أريد بمسائل الاجتهاد مسائل الخلاف التي لم يتبين فيها الصواب فهذا كلام صحيح لا يجوز للانسان أن ينكر الشيء لكونه مخالفاً لمذهبه أو لعادة الناس فكما لا يجوز للانسان أن يأمر الا بعلم لا يجوز أن ينكر الا بعلم، وهذا كله داخل في قوله تعالى «ولا تقف ما ليس لك به علم»... إلى أن يقول:

«فاذا رأيتم من يعمل ببعض هذه الأقوال المذكورة بالمنع^(٣)، مع كونه قد اتقى الله ما

أو يلائمه . يقول ابن تيمية: ان الأصل في العقود والشروط الجواز والصحة ولا يحرم ويبطل منها الا ما دل على تحريمه نص أو قياس عند من يقول به...»^(١).

الى أن يقول:

«ونرى من ذلك أن ابن تيمية لا يجعل الشرط فاسداً الا اذا كان منافياً لدمقصود من العقد وهذا طبيعي، والا اذا كان مناقضاً للشرع فيحل حراماً وهذا أشبه في الفقه النربي بالشرط الذي يخالف القانون، أو النظام العام ولم يعرض ابن تيمية لتحريم اجتماع الشرطين ولا لتحريم اجتماع البيعتين في بيعة أو اجتماع البيع والسلف ومن ثم يكون تطور الفقه الاسلامي في تصحيح الشروط قد وصل على يد ابن تيمية الى غاية تقرب مما وصل اليه الفقه الغربي الحديث»^(٢).

والشيخ محمد بن عبد الوهاب ورث خصائص هذه المدرسة في قمة تطورها فكرياً والمتمثلة في تفكير شيخ الاسلام ابن تيمية. وتبدو مظاهر المرونة الفقهية واضحة عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب في جانبين رئيسيين:

الأول: موقفه من آراء مخالفيه في الفروع.
الثاني: مسائل الأحكام والفتاوى.

(١) عبد الرزاق السنهوري، مصادر الحق في الفقه الاسلامي، الطبعة الثالثة (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧، ج ٣، ص ١٦١، ١٦٦).

(٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٧٢.

(٣) لعل هذه الكلمة (بالمنع) لا معنى لها هنا، وهذا واضح من سياق الكلام.

تسؤكم) وقال النبي ﷺ وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها...»^(٢).

وهو في هذا الاتجاه في تأسيس الاحكام يقتضي آثار كبار فقهاء المسلمين أمثال ابن تيمية والشاطبي وغيرهم من الأئمة الذين أثبتوا أفقاً واسعاً في تفكيرهم الفقهي، فالحكم هو العفو فيما سكت عنه الشارع، فسكوته ليس نسياناً وإنما هو منفذ رحمة وعطف من الله جل وعلا، وبعد تقرير الشيخ للقواعد الأربع التي بدأها أولاً بتحريم القول على الله بلا علم، وثانياً: بأن ما سكت عنه الشارع فهو عفو، وثالثاً: التمسك بالدليل الواضح والانصراف عن التشابه، ورابعاً: أن بين الحلال والحرام أمور متشابهة يقدم عليها أمثلة فقهية ويدلل على صحتها بمسائل يقول في نهايتها:

«وهذه القواعد تدخل في جميع أنواع العلوم الدينية عامة وفي علم الفقه من كتاب الطهارة الى باب الاقرار خاصة»^(٤).

وفي المسألة السابقة صحة المضاربة بالعروض يعلل لها بقوله:

«لأن القاعدة في المعاملات أن لا يحرم منها الا ما حرمه الله ورسوله لقوله «وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها».

استطاع لم يحل لأحد الإنكار عليه اللهم الا ان يتبين الحق فلا يحل لأحد أن يتركه لقول أحد من الناس وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ وسلم يختلفون في بعض المسائل من غير نكير ما لم يتبين النص.

فينبغي للمؤمن أن يجعل همه وقصده معرفة أمر الله ورسوله في مسائل الخلاف، والعمل بذلك ويحترم أهل العلم ويوقرهم ولو أخطأوا، لكن لا يتخذهم أرباباً من دون الله، وهذا طريق المنعم عليهم، وأما اطراح كلامهم وعدم توقيرهم فهو طريق المغضوب عليهم واتخاذهم أرباباً من دون الله، وإذا قيل: قال الله قال رسوله قال: هم أعلم منا بهذا هو طريق الضالين»^(١).

أما الجانب الثاني: فلعل الأهم من سرد مسائل جزئية الاستدلال بالقواعد الأصولية الاستنباطية التي قررها وأكدها والتي تدخل تحتها فروع ومسائل لا حصر لها، ففي رسالته المعنونة بـ«أربع قواعد تدور عليها الأحكام» يقرر في القاعدة الثانية ما نصه:

«القاعدة الثانية: أن كل شيء سكت عنه الشارع فهو عفو لا يحل لأحد أن يحرمه أو يوجبه، ويستحبه أو يكرهه لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، القسم الثاني الفقه، ج ٢، ص ١١، ١٣

(٢) المصدر نفسه، ص ٣، ٥، ١٠.

(٣) الموافقات، شرح عبد الله دراز (مصر: المكتبة التجارية ج ١، ص ١٦١).

(٤) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مختصر سيرة الرسول والفتاوى ص ٩٤

ابن عبد الوهاب جاءت خلوا من مقدمة الكتاب أو خطبة الكتاب، وهي التي عادة ما يوضح فيها المؤلف الباعث على تأليفه، والمنهج الذي يسير عليه والتعريف بالمصطلحات المدونة في ثناياه.

اعتمد المحققون في طبع هذه النسخة على نسختين، نسخة مطبوعة بالمطبعة السلفية بمصر، وأخرى مخطوطة بالمكتبة السعودية بالرياض برقم ٤٦٥ / ٨٦.

وبخلو هذا الكتاب عن المقدمة بترك المجال مفتوحاً للباحثين لتلمس أهداف وتبين منهج المؤلف استنتاجاً أو استقراء، وقد أثبت المحققون لهذا الكتاب العبارة التي وجدوها مدونة على غلاف النسخة المخطوطة بالمكتبة السعودية وهي كالتالي:

«بسم الله الرحمن الرحيم، هذا منقول من الشرح الكبير والانصاف، أول كل باب من الشرح وآخر كل باب من الانصاف...»^(١).

ويذكر المحققون في مقدمة التحقيق «أن مؤلفات الشيخ رحمه الله على قسمين: منها ما ألفه ابتداءً، ومنها ما اختصره من أصوله المطولة لتيسير الانتفاع به وقد اتجهت الرغبة منه - رحمه الله - الى اختصار كتابين من أشهر وأوسع ما صنف في الفقه الحنبلي لما رأى في زمنه من الحاجة لذلك هما الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد بن حنبل ومؤلفه الفقيه علاء الدين علي بن سليمان

وهذا الاتجاه الفقهي المرن يغطي كل مسائل المعاملات من هذا النمط كما تتجلى هذه المرونة بأوضح صورها في تبنيه واختياره لأراء ابن تيمية الذي أبدى مرونة فقهية منقطعة النظير في مجال العقود بالذات.

وكل هذه الحقائق تثبت ان (الحنبلية الفقهية) عنوان المرونة ومظهر مشرف على اتساع الأفق الفقهي وتطوره.

هذه جملة من أبرز خصائص التفكير لمدرسة شيخ الاسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الفقهية، وهي تبدو منسجمة متوافقة، ففيها المذهبية المعتدلة وفيها الانصاف والتقدير الكامل لتراث السلف في غير ما إفراط أو تفريط. وهي المدرسة التي أعجب بها شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب وانصهر في بوتقتها، وكان لها اكبر الأثر على أعماله الفكرية، وهو ما نحاول تبينه في الدراسة التالية:

مؤلفاته الفقهية:

الأول: مختصر الانصاف والشرح الكبير: يعتبر هذا الكتاب أكبر مؤلف بين مؤلفاته الفقهية وهو يستدعي وقفة خاصة ودراسة موضوعية لاستخراج بعض الحقائق التي تهمنا في موضوع هذا البحث.

ان النسخة المطبوعة التي قامت جامعة الامام محمد بن سعود بضمها الى مؤلفات الشيخ محمد

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، القسم الثاني (الفقه) ج ١، ص ٥.

المغني، فهو يذكر المسألة من المقنع فيجعلها كالترجمة، ثم يذكر مذهب الموافق فيها والمخالف لها ويذكر ما لكل من دليله ثم يستدل ويعلل للمختار، ويزيف دليل المخالف، فمسلكه مسلك الاجتهاد الا أنه اجتهاد مقيد في مذهب أحمد^(٢).

وهو معدود في طبقة المتوسطين من الحنابلة. أما كتاب الانصاف لأبي سليمان المرداوي فهو أيضاً شرح لكتاب المقنع، ضم بين دفتيه كل ما قيل في المذهب الحنبلي من أقوال ووجوه وروايات، ثم بين فيه الصحيح من المذهب والراجح من الأقوال دون التعرض للدليل، وقد بين في مقدمة الكتاب المصادر الفقهية التي اعتمدها والمنهج الذي سلكه في الترجيح بشكل مفصل مفيد. ومما جاء في هذا قوله:

«ان طريقتي في هذا الكتاب النقل عن الامام أحمد والاصحاب، أعزو الى كل كتاب ما نقلت منه وأضيف الى كل عالم ما أروي عنه، فان كان المذهب ظاهراً أو مشهوراً، أو قد اختاره جمهور الاصحاب وجعلوه منصوراً فهذا لا إشكال فيه وان كان بعض الاصحاب يدعي خلافة...»^(٣).

ويتحدث ابن بدران عن خصائص هذا الكتاب بقوله: «وطريقته في أنه يذكر في المسألة أقوال الاصحاب، ثم يجعل المختار ما قاله

المرداوي الحنبلي (٨١٧ - ٨٨٥ هـ) والثاني: الشرح الكبير ومؤلفه شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر بن قدامة المقدسي (٥٩٧ - ٦٨٢ هـ). وتم ما أراده رحمه الله بمختصر لطيف بدأ كل باب منه بما اختاره من الشرح وختمه بما استدركه من الانصاف^(١).

ان هذين الكتابين يمثل كل واحد منهما مرحلة معينة في تطور المذهب الحنبلي حتى وصل الى ما وصل اليه عند المتأخرين.

أما كتاب الشرح الكبير فهو شرح لكتاب المقنع من تأليف موفق الدين أبي عبد الله محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة (٥٤١ - ٦٢٠ هـ) وقد ذكر المؤلف في مقدمته بأنه اعتمد في جمعه على كتاب المغني من تأليف موفق الدين بن قدامة السابق، وزاد فيه من غيره ما لم يجده فيه من الفروع والروايات، ولم يترك من كتاب المغني الا شيئاً يسيراً.

والمعروف أن كتاب المغني كتاب حجة واستدلال، وهو موسوعة في أقوال أئمة السلف وعلماء الامصار أصحاب المذاهب المختلفة ومسائل الاجماع نحى فيه مؤلفه منحى المجتهدين في اتباع الدليل، فمن ثم جاء كتاب الشرح الكبير صورة كاملة لكافة ملامح ومميزات كتاب المغني، وسلك في معالجة المسائل والبحوث الفقهية مسلك عمه الموفق في كتاب

(١) المصدر نفسه، ج ١ ص ٤.

(٢) عبد القادر بن بدران، المدخل الى مذهب الامام أحمد (مصر ادارة الطباعة المنيرية) ص ٢٢٢.

(٣) أبو سليمان، علاء الدين المرداوي، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف الطبعة الاولى، ١٩٧٤، ج ١، ص ١٦.

تلاميذه حتى تتسع صدورهم لمذاهب غيرهم
فيجنبهم هذه العصبية المذهبية، وهي وسيلة
مجدية مثمرة في التخفيف من غلوائها في عصور
سيطرت فيه على تفكير العالم الاسلامي فأثرت
على علاقاتهم العلمية والاجتماعية والسياسية
فكان لها أسوأ الآثار.

منهجه وأسلوبه :

عنون كتابه هذا بـ(مختصر الانصاف والشرح
الكبير)، والاختصار تقريب الشيء ويكون
بتقليل المسائل وحذف بعضها أو بتقليل الالفاظ
مع تأدية المعنى كاملاً كما يكون أحياناً بكلا
الطريقتين معا تقليل المسائل والالفاظ مع
استكمال المعنى. يقول موفق الدين بن
قدامة :

«وفائدة الاختصار التقريب والتسهيل على
من أراد تعلمه وحفظه فان الكلام يختصر
ليحفظ»^(٢).

وتصرف الشيخ محمد بن عبد الوهاب في
الشرح الكبير تصرف بتقليل العبارات وحذف
التعليلات والأدلة أحياناً والاستغناء ببعض
منها أحياناً كثيرة وحذف بعض الاقوال اما
المسائل والموضوعات الفقهية التي وردت بعنوان
مستقل في الشرح الكبير فانه لم يتصرف فيها
بالحذف بل أوردتها مدمجة مع بعضها البعض
دون تمييز بينها في التبويب، الأمر الذي خالف به

الاكثر منهم سلك في ذلك مسلك قاضي عجلون
في تصحيحه لمنهاج النووي وغيره من كتب
التصحيح فصار كتابه مغنياً للمقلد عن سائر
كتب المذهب...»^(١) وهو معدود في طبقة
المتأخرين.

ومن طبيعة الكتابين يتضح أن الأول يهتم
بالاختلاف وتعدد الروايات في دائرة الفقه
الاسلامي عامة، وينتهي بالاختيار والترجيح
وهو مسلك اجتهادي واسع يفتح للقارئ
مجالات وآفاقاً متعددة من التفكير وكسر القيود
المذهبية، وهو المرتبة الأعلى في التفكير
الاسلامي ومطمح كل فقيه لم ينلها مع
الاعتراف على مدى الاجيال والعصور
الاسلامية الا عدد محدود. بينما يهتم الكتاب
الثاني (الانصاف) بعرض الروايات والأقوال
المتعددة في نطاق المذهب الحنبلي حتى آخر
مراحل تطوره والترجيح بينها، وهذا لا يتيح
للباحث تلك الآفاق وانما يفتح له مجالات
التفكير في حدود محصورة تأخذ بيده في النهاية الى
درجة الاجتهاد المذهبي.

فكلا الكتابين يؤهلان الباحث الطموح في
النهاية الى الخروج عن ربة التقليد المحض الى
آفاق الاجتهاد المحدود وغير المحدود.

ومن هنا نستطيع أن نستخلص هدف الشيخ
محمد بن عبد الوهاب من تلخيصه لهذا الكتاب
ذلك هو فتح مجال للتفكير الفقهي المنطلق بين

(١) ابن بدران، ص ٢٢٢.

(٢) المغني، (المدينة المنورة، منشورات المكتبة السلفية)، ج ١، ص ٤ تصوير.



صنيع مؤلف كتاب الشرح الكبير (الأصل).

والأسلوب الذي اتبعه في اختصاره أسلوب محكم متماسك لا يشعر القارئ فيه بفجوة أو بتر للأفكار والمعاني.

وبنظرة فاحصة على المسائل التي تذكر في نهاية الأبواب الفقهية المعنونة بخط بارز في هذه العبارة «ومن هنا إلى آخر الباب من الانصاف» فليست في الحقيقة اختصاراً من هذا الكتاب (الانصاف) بالمعنى الدقيق المعروف والذي سبق بيانه، فالباحث يدرك من تتبعه لها ومقابلتها مع ما في الانصاف أنها مسائل مختارة من مواضيع مختلفة من كل باب جرى عرضه، يربط بينها أمران موضوع الباب واختيارات الشيخ تقي الدين بن تيمية بالاضافة الى أنه لم ينقل من الانصاف شيئاً في أربعة وعشرين باباً فقهياً، تتبين من الرجوع الى الكتاب نفسه.

وان هذه الأمور مجتمعة ترجح أن يكون مقصود المؤلف بهذه العنونة «ومن هنا إلى آخر الباب من الانصاف» هو مجرد الإشارة إلى مصدر المسائل المدونة تحتها لا غير، وإذا جاء عنوان الكتاب بـ «مختصر الانصاف والشرح الكبير» فهو من قبيل التغليب. والا فما جاء نقله من الانصاف هو بالأصالة جميع لاختيارات شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية في موضوعات فقهية خاصة من كتاب الانصاف تشير إلى الجانب الاجتهادي في شخصيته العلمية.

وهذا يدل على منتهى الاقتناع والاخلاص والتقدير من الشيخ محمد بن عبد الوهاب لآراء شيخ الاسلام ابن تيمية، يسلك نفس هذا المنهج ويتخذ مثل هذا الموقف بالنسبة لآراء ابن تيمية في كتابه (كتاب الطهارة) اذ كثيراً ما ينوه عن اختياراته دون تجاوز.

وإذا كان قد نقم عليه خصومه ووجدوا لهم طريقاً في الطعن عليه بادعائه الاجتهاد وبند المذاهب متمثلاً هذا في تأليفه لمختصر الشرح الكبير والانصاف وغيرهما من المؤلفات الفقهية فلأنها تحمل آراء شيخ الاسلام ابن تيمية واختياراته وللاعتبار الخاص الذي ميزه به دون باقي الفقهاء مما أثار حفاظهم عليه.

وكان رد شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب كما جاء في رواية المؤرخ ابن بشر تأليفه (كتاب آداب المشي إلى الصلاة)^(١).

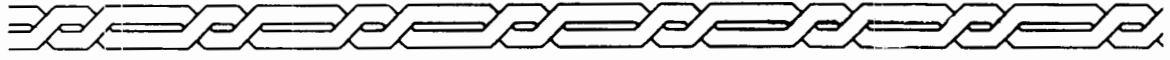
الثاني: كتاب آداب المشي إلى الصلاة:

جاء هذا الكتاب خلواً من مقدمة التأليف التي من خلالها نتبين هدف المؤلف ومنهجه فيه، ومن أجل هذا كانت رواية ابن بشر السابقة^(٢) هي مفتاح هذا الكتاب وفيها الغناء في اشباع فضول وتطلع الباحث.

ألف الشيخ هذا الكتاب بعد تأليفه كتاب (مختصر الانصاف والشرح الكبير) جواباً لخصومه، ورداً لدعواهم الباطلة في نبذ المذهب

(١) انظر: ص ٢٦ من هذا البحث.

(٢) انظر أيضاً: ص ٢٦ من هذا البحث.



فاننا نجده في مؤلفات، ورسائل فقهية أخرى.

الثالث: كتاب الطهارة:

عرض فقهي كامل لاحكام وأبواب الطهارة في أسلوب واضح مبسط اعتنى فيه بذكر الخلاف في اطار المذهب الحنبلي حيناً، والاشارة الى بعض المذاهب اتفاقاً أو اختلافاً أحياناً أخرى، ووجه اهتماماً خاصاً بالتنويه عن اختيارات شيخ الاسلام ابن تيمية، كما لم تفته الاشارة الى ذكر أدلة المسائل الفقهية كثيراً.

وأسلوب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في هذا الكتاب أو الرسالة شكلاً ومضموناً يأتي منسجماً ومتجانساً مع مؤلفاته الأخرى، ولذا فانه لم يصعب على المحققين تبينه، إذ أن اسمه لم يرد في صلب المخطوطة فقد جاء في مقدمة التحقيق قولهم:

«فهذا كتاب الطهارة للامام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله استندنا في نسبته اليه الى فهرس المكتبة السعودية المدون فيها باسمه تحت رقم ٥٢٠ / ٨٦، حيث لم يرد في صلب المخطوطة ما يشير الى ذلك الا عبارة نعتقد أن فيها شيئاً من التحريف، حيث قال في نهاية المخطوطة، ولهذا سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب ولعل صحة العبارة: وعن هذا سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ثم ان أسلوب المخطوطة يتطابق تماماً مع أساليب كتاباته وتصانيفه ورسائله رحمه الله، وخاصة كثرة الاشارة الى اختيارات شيخ الاسلام»^(١).

الحنبلي، وكان جواباً عملياً دامغاً فقد استخلصه من كتاب معتمد في المذهب الحنبلي هو (كشف القناع عن متن الاقناع) تأليف الشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتي وهو في الحقيقة اختصار منه لمجموع الأبواب التي حواها هذا الكتاب ابتداء من باب آداب المشي الى الصلاة الى باب ما يفسد الصوم.

وفي هذا الكتاب يلتزم في عرض أحكام المذهب الحنبلي كما هو في كتاب كشف الاقناع، تأكيداً لالتزامه وتحقيقاً في انتسابه له فانه في هذه المرة لم يحاول أن يخص آراء شيخ الاسلام ابن تيمية بالذكر كما عهدنا صنيعه في كتاب (مختصر الانصاف والشرح الكبير) و(كتاب الطهارة):

ومنهجه في هذا الكتاب عرض المسائل المختلفة في الموضوع الفقهي في عبارة مختصرة على أنه وان كان اختصاراً من الكشف فانه لم يخل من ذكر أدلة الاحكام في أسلوب موجز، ولا يحرم الدارس من معرفة الحكم مع الدليل المستنبط منه.

وهذه أحسن الاحوال التي يكون عليها التقليد الفقهي فهو تقليد ولكن تقليد المتبصر المدرك للدليل الذي يعتمد عليه الحكم، وتدرج بالقلد الى أفق أوسع.

وهذا الأسلوب يشير الى المنزع الاجتهادي في تفكير الشيخ محمد بن عبد الوهاب اذ انه الاسلوب الذي لم يجد عنه في التأليف الفقهي،

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، القسم الثاني (الفقه) ج ٢، ص ٣.

هذا العلم وانتج القول به وعدمه اختلافاً بين الفقهاء لخصه الشيخ محمد بن عبد الوهاب من كتاب (إعلام الموقعين) لابن القيم وهو تلخيص مركز متين بأسلوب سهل مبسط، توصل فيه الى نفس النتائج التي توصل اليها ابن القيم وذلك: (أن الصحابي اذا لم يخالفه في قوله صحابي آخر واشتهر بينهم فانه يعتبر حجة) وذكر ستة وأربعين وجهاً ودليلاً على هذه النتيجة، ثم نفذ من ذلك الى بحث حجية قول التابعي، وفي نهايته يعرض رأيه بأسلوب هادئ متزن في قوله:

«وقد اختلف السلف: فمنهم من يقول يجب اتباع التابعي فيما أفتى به كذلك، ومن تأمل كتب الأئمة ومن بعدهم، وجدها مشحونة بالاحتجاج بتفسير التابعي».

وينتقل من هذا الموضوع الى بحث أمور هامة تتعلق بالفتوى والمفتي ما خلاصته أن على المفتي الجواب عن المسألة بقدر الإمكان فان لم يأمن غائلة الفتوى وخاف أن يترتب عليها شيء أكبر من الامساك عنها أمسك ترجيحاً لدفع أعلى المفسدتين.

كما له العدول عن جواب المستفتي عما سألته عنه الى ما هو أنفع منه. (١).

ومن أهم النقاط التي تعرض لها خلال هذا العرض مسألة جدية أن يعيها المنتصبون للافتاء وذلك في قوله:

الرابع: كتاب شروط الصلاة وأركانها:

هو استكمال للتأليف في موضوع الصلاة، فيكون هذا الكتاب كالتممة للموضوع السابق، وهو في نفسه موضوع تمهيدي سابق على (كتاب آداب المشي الى الصلاة) ولهذا فإنه يمكن اعتبار الكتب الثلاثة (كتاب الطهارة، وكتاب شروط الصلاة وأركانها وكتاب آداب المشي الى الصلاة) مؤلفاً واحداً في موضوع فقهي واحد.

الخامس: مبحث الاجتهاد والخلاف:

عنوان هذا الكتاب يختلف عن موضوعه، اذ أن محتواه هو حجية قول الصحابي والاختلاف في ذلك، وهذا العنوان أثبتته المصححان كما وجداه على النسخة الأصلية ويتحدثان عن هذا في قولهم:

«وقد كتب على الصفحة الأولى منها بخط الناسخ هذه العبارة: هذه الرسالة تأليف الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي وهي مبحث الاجتهاد والخلاف».

ويبدو أن المصححين غير مقتنعين بسلامة هذا العنوان، وما دوناه هو أداء للأمانة العلمية ولا شك أن مضمون الرسالة يمثل جزءاً من العنوان فلعل لهذه الرسالة بقية فيتطابق العنوان والمحتوى.

وموضوع حجية قول الصحابة من الموضوعات الاصولية التي شغلت حيزاً كبيراً في

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، القسم الثاني (الفقه) ج ٢، ص ٣٦، ٣٧.



ولا اعتراض على المخالف في مسائل الاجتهاد .
انها صورة مثالية تأخذ من التراث وتستفيد
منه وتعتمد عليه في اعتدال لا جمود، واجتهاد
يتمشى وروح الشريعة الاسلامية، ومرونة لا
يغير ملامحها التشريعية، وواقعية تعيش ظروف
عصرها .

ان هذه النوعية من الفقه والفقهاء هي ضالة
العصر المنشودة، وهي المثل الوسط الذي لا
يحمد على القديم لدرجة العبادة والتقديس، ولا
يتمرد عليه لحد الانكار والجحود .

ان الامة الاسلامية لو اهتمت الى ايجاد جيل
من الفقهاء يحمل هذه الخصائص والصفات
فانها ستعيد للفقه الاسلامي اشراقه وحيويته
ودوره في حياتنا الحاضرة ولم يعدم الاسلام عبر
قرونه تقديم نماذج متجددة من هذه الأمثلة،
لابقائه حيا متجدداً وإنه كفيل بالعطاء المستمر في
الحاضر والمستقبل لإبراز أمثال هؤلاء الأعلام
والله يقضي بالحق وهو الهادي الى سواء السبيل .

د . عبد الوهاب ابراهيم ابو سليمان
أستاذ مشارك
كلية الشريعة والدراسات الاسلامية
جامعة الملك عبد العزيز

«ومن فقه المفتي اذا سأله عن شيء فمنعه أن
يدله على ما هو عوض عنه، ورأيت شيخنا
يتحرى ذلك في فتاويه، وقد منع النبي ﷺ بلالا
أن يشتري صاعاً من التمر الجيد بصاعين من
الرديء ثم دله على الطريق المباح»^(١) .

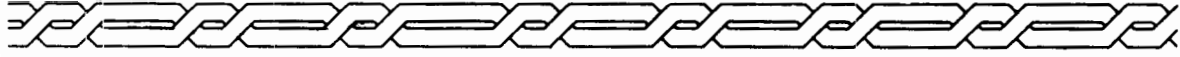
وهذه دقائق لا يدركها الا الراسخون في
العلم وفهم المجتمع . وإذا أضفنا الى هذه
الكتب الفقهية الفتاوى والمسائل فإنها تعتبر
مؤلفاً مستقلاً وقد جوت أجوبته في مختلف
الموضوعات الفقهية والمسائل الاجتماعية التي
أبدى فيها برأي، وهي تدل بشكل ملموس على
الخصائص والمميزات الفكرية للشيخ محمد بن
عبد الوهاب والمدونة سابقاً .

من خلال الدراسات السابقة للتراث
الفكري الفقهي لشيخ الاسلام محمد بن عبد
الوهاب تجلت لنا خصائصه الفكرية في هذا
الجانب متميزة بتقدير التراث الفقهي تعطيه حقه
من التقدير في غير مبالغة أو مغالاة تؤدي الى
الجمود وذوبان الشخصية، فهو متمذهب وهو
حنبلي ولكنه بريء من الجمود، فالواجب في
نظره اتباع العلماء في اجماعهم، فاذا اختلفوا
فالمرجع والمرجع هو الكتاب والسنة مع مرونة
فقهيّة في تطبيق أحكامها إذ الأحكام عنده على
العفو والاباحة ما لم يرد دليل صريح بالتحريم،

(١) المرجع السابق، ص ٣٧ .

المصادر والمراجع

- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله
المغني، المدينة المنورة: منشورات المكتبة السلفية، تصوير
ابن تيمية، عبد الحلیم
مجموعة فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية، الطبعة الاولى الرياض.
رفع الملام عن الأئمة الاعلام، الطبعة الاولى.
ابن حمدان، أحمد
صفة الفتوى والمفتي والمستفتي
الطبعة الاولى، بيروت، منشورات.
المكتب الاسلامي، الطبعة الاولى.
ابن عبد الوهاب، محمد
مؤلفات محمد بن عبد الوهاب، الرياض: جامعة الامام محمد بن سعود.
ابن بدران، عبد القادر
المدخل الى مذهب الامام احمد.
مصر: ادارة المطبعة المنيرية.
ابن بشر، عثمان بن عبد الله
عنوان المجد في تاريخ نجد، الطبعة الثانية الرياض: وزارة المعارف السعودية.
السوابق: الطبعة الثانية
الرياض: وزارة المعارف السعودية.
ابو طامي، احمد بن حجر بن محمد
الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الاصلاحية وثناء العلماء عليه.
مكة المكرمة: مطبعة الحكومة، ١٣٩٥.
آل تيمية
المسودة: تحقيق محيي الدين عبد الحميد
مصر: مطبعة المدني.
البسام، عبد الله
علماء نجد خلال ستة قرون، الطبعة الاولى
بيروت: منشورات المكتب الاسلامي، ١٣٩٨ هـ
الحجوي، محمد بن الحسن الثعالبي
الفكر الاسلامي في تاريخ الفقه الاسلامي
تحقيق عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري
المدينة المنورة: المكتبة العلمية ١٣٩٧/ ١٩٧٧
الرويشد، عبد الله بن سعد
الامام الشيخ محمد بن عبد الوهاب في التاريخ



مصر: مكتبة عيسى الباي الحلبي .

السنهوري، عبد الرزاق

مصادر الحق في الفقه الاسلامي ، الطبعة الثالثة جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية ١٨٦٧ .

الشاطبي ، أبو اسحق ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي

الموافقات في أصول الشريعة، مصر: مطبعة المكتبة التجارية .

العطار، احمد عبد الغفور .

محمد بن عبد الوهاب الطبعة الرابعة

بيروت: منشورات مكتبة العرفان ١٣٩٢ / ١٩٧٢

العتيمين، عبد الله صالح

الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره

الرياض: دار العلوم

الفراء، أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد

العدة في أصول الفقه مصورة خاصة

الفتوحى، احمد بن عبد العزيز

الكوكب المنير

مصر: مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢ / ١٩٥٣

المرداوي، أبو سليمان علاء الدين

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف

الطبعة الاولى ١٩٧٤

